

الوسيط في المذهب

\$ فرع .

لو قال قارضتك على الألف الذى عليك فاقبضه لي من نفسك واتجر فيه فهو فاسد إذ لا يصح قبضه له من نفسه فلا يملك فلو اشترى له بدراهم نفسه شيئاً فهو كما لو قال اشتر لي هذا الفرس بثوبك ففعل ففي وقوعه عن الأمر وجهان .
أحدهما لا لأن عوضه ملك غيره .
والثاني بلى ولكن يقدر انتقال الملك في العوض ضمناً إما هبة وإما قرضاً وفيه أيضاً وجهان .

الشرط الثاني أن لا يعين العمل تعييناً مضيقاً فلو قال لا تتجر إلا في الخز الأدكن والخيل الايلق فسد .

وكذلك إذا عين للمعاملة شخصاً لأنه قد لا يربح عليه ولو عين جنس البر أو الخز جاز ثم يتبع فيه موجب الاسم فكل ما يسمى بزاً يتصرف فيه وذلك معتاد لا تضيق فيه .
الثالث إطلاق القراض قال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز القراض إلى مدة فاتفق الأصحاب أنه لو أقت إلى سنة وصرح بمنع البيع بعده فهو باطل إذ قد